ينظم مختبر الدراسات القانونية والقضائية بكلية العلوم القانونية والاقتصادية

والاجتماعية - جامعة مولاي اسماعيل بمكناس

بشراكة مع مختبر البحث في السياسة الجنائية والقانون المقارن بكلية العلوم

القانونية والاقتصادية والاجتماعية - جامعة القاضي عياض بمراكش وشركاء اخرون

ندوة **دولية** في موضوع:

الثقة الرقمية واشكاليات الأمن السيبراني دوليا ووطنيا في ضوء القانون والقضاء

يومي:

17 - 18

فبراير

2023

على الساعة 09.00 صباحا

برحاب كلية الحقوق بمكناس

الدكتورة فاطمة ايت الغازي : 0663447602

الدكتورة السعدية مجيدي : 0661304661

loinumeriqueconjur@gmail.com

الورقة التقديمية

أحدثت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ثورة شاملة في مناحي الحياة المختلفة، إذ أثرت اجتماعيا على سلوكيات المجتمع وهويته، بفضل انتشار آليات التشبيك بين المجموعات البشرية متمثلة في وسائل التواصل الاجتماعي عبر أجهزة الحاسوب والهواتف الذكية، وعلى المستوى الاقتصادي ساعدت هذه التكنولوجيا على الانتقال السريع نحو الاقتصاد الرقمي المبني على المعرفة، ظهر ما أصبح يسمى بالعصر الرقمي الذي يعتمد البرمجيات والتطبيقات الذكية لتحقيق الزيادة في مجال الأعمال والإدارة وشيوع استخدام الابتكارات التكنولوجية في مختلف القطاعات الاقتصادية الحيوية كالطاقة والسياحة والصحة والخدمات المالية والمصرفية...

وقد أدى تشكل هذا الواقع الجديد إلى ظهور تحديات جديدة على المستوى الدولي بسبب ما شاب الفضاء السيبراني من تفاعلات دولية مختلفة في ظل زيادة الهجمات السيبرانية بين الدول، وبالتالي تهديد الأمن القومي لها وتأثر مفهوم السيادة، وازدياد حجم المخاطر والتهديدات والتجسس المعلوماتي، الشيء الذي أدى إلى ضرورة التفكير في وضع آليات قانونية ومؤسساتية من خلال اتفاقيات دولية لتأمين الفضاء السيبراني.

كما ظهر تحد آخر يتعلق بحماية خصوصية الإنسان بفضل تدفق البيانات عبر الحدود والانتشار الواسع للمعطيات الشخصية في الفضاء الرقمي نتيجة الاستخدام المتزايد لشبكة الأنترنيت وظهور أدوات التخزين السحابي لقواعد البيانات، وانتشار أنظمة الهوية البيومترية واستغلالها في مختلف القطاعات كالبنوك ومجال الرحلات والتسوق وغيرها...

هذا الواقع عجل بظهور عدة قوانين وطنية ودولية تهدف إلى تعزيز حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي جراء تزايد أنشطة جمع وتخزين ونقل وتبادل هذه المعطيات عن طريق التقنيات الحديثة، والتصدي لمخاطر الهجمات الالكترونية، وتعزيز التعاون الدولي حيث انبثقت اتفاقية بودابيست لمكافحة الجريمة الالكترونية عام 2001، التي تهدف إلى تنسيق التشريعات الوطنية وملاءمتها حول العالم من أجل مكافحة الجرائم السيبرانية وتحسين القدرات الوطنية بين مختلف الدول للتحقيق في هذه الجرائم المستحدثة.

وعلى المستوى الإقليمي تبنت منظمة الاتحاد الإفريقي " اتفاقية الامن السيبراني وحماية البيانات الشخصية" عام 2009

.والمعروفة باتفاقية ملابو، وتهدف إلى إرساء إطار قانوني مرجعي للأمن السيبراني وحماية البيانات الشخصية

وفي المنطقة العربية تم وضع الاتفاقيات العربية في 21 ديسمبر 2010 لمكافحة جرائم تقنية المعلومات والتي حددت مفهوم التجريم وأنواع الجرائم السيبرانية، وكذا الأحكام الإجرائية وآليات التعاون القانوني والقضائي فيما بين .الدول العربية، وقد وقعت 11 دولة عربية على هذه الاتفاقيات وصادقت عليها سبع دول

كما أعدت الإسكوا في إطار مشروع تنسيق التشريعات السيبرانية لتحفيز مجتمع المعرفة في المنطقة العربية، المنفذ خلال 2009-2012 إرشادات الإسكو للتشريعات السيبرانية والتي تعتبر بمثابة نماذج تشريعية لدول المنظمة ، وهذه الإرشادات تشمل إضافة إلى الجرائم السيبرانية، الاتصالات الإلكترونية وحرية التعبير، والتواقيع الإلكترونية، والتجارة الالكترونية وحماية المستهلك، ومعالجة البيانات ذات الطابع الشخصي، وحقوق الملكية الفكرية في .المجال المعلوماتي والسيبراني

أما على المستوى الوطني ففي إطار تعزيز الأمن السيبراني وحماية المعطيات الشخصية، اعتمد المغرب ترسانة من :القوانين وأحدث العديد من المؤسسات

- المديرية العامة لأمن نظم المعلومات، التابعة لإدارة الدفاع الوطني؛
- اللجنة الوطنية لمراقبة حماية المعطيات الشخصية (القانون رقم 09-08 المتعلق بحماية الأشخاص الذاتيين تجاه معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي)؛
- القانون رقم 05.20، المتعلق بالأمن السيبراني، الذي يحدد قواعد ومقتضيات الأمن المطبقة على نظم معلومات إدارات الدولة والجماعات الترابية والمؤسسات والمقاولات العمومية وغيرهم من الأشخاص الاعتباريين .الخاضعين للقانون العام

وتسعى الجهات المنظمة لهذه الندوة إلى وضع موضوع الثقة الرقمية والأمن السيبراني وحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي تحت مجهر البحث والتحليل والتقييم لثلة من الخبراء والباحثين والفاعلين في حقل القانون الرقمي من أجل استجلاء مظاهر القوة والقصور المختلفة التي ترتبط بموضوع ذي راهنية وفي غاية من الأهمية على المستويين الوطني ".والدولي، كونه يعنى بظاهرة كونية ديناميكية ومتطورة ألا وهو موضوع: " الثقة الرقمية والأمن السيبراني

وسيتم نشر أشغال هذه الندوة في مؤلف جماعي، وذلك وفق الشروط التالية :

. ألا يكون المقال قد سبق نشره أو عرض للنشر في مجلة أخرى.

. أن يتضمن مقال البحث منابع مختلفة من: مراجع عامة أو خاصة و مقالات و اجتهادات قضائية أو بعضا من هذه المنابع.

. أن يتم التقيد بقواعد التوثيق الدقيق لمنابع المقال (مثلا بالنسبة لتوثيق المؤلفات يجب تحديد الاسم الشخصي و العائلي لصاحب المؤلف، العنوان الكامل للمؤلف، مكان مصادر ، الناشر، عدد الطبعة و سنتها و الصفحة . بالنسبة لتوثيق مقالات منشورة في مراجع علمية، يجب تحديد الاسم الشخصي و العائلي لصاحب المقال، عنوان المقال، عنوان المجلة، عددها و تاريخ إصدارها و رقم الصفحة).

. يجب أن يكون تقسيم المقال لجزئين.

. ألا يتجاوز المقال 20 صفحة من حجم 21/29.

. أن تكون المقالات مضبوطة و مكتوبة بخط times new roman بمقياس 12 و 1,5 نقطة بين السطور.

. يجب أن تكون الجداول و المبيانات و الأشكال(في حالة وجودها) معنونة و مرقمة ترقيما تسلسليا، مع تحديد المصدر و تاريخ النشر.

. يجب سرد 5 كلمات رئيسية على الأكثر حسب الترتيب الأبجدي، معزولة بواسطة فواصل فقط و عدم استخدام النقط).

. يجب أن يتضمن غلاف المقال العناصر التالية:

*عنوان المقال موجز و معبر؛

*الاسم الشخصي ثم العائلي لصاحب المقال؛

*صفة صاحب المقال و المؤسسة التي ينتمي إليها؛

*البريد الإلكتروني؛

*رقم الهاتف.

هام جدا اخر أجل لقبول المداخلات هو 10 يناير 2023، على الساعة الثانية عشر زوالا.

loinumeriqueconjur@gmail.com

اللجنة التنظيمية

_الدكتور عبد الغني بوعياد

عميد كلية العلوم القانونية والاقتصادية و الاجتماعية بمكناس

_ الدكتور مصطفى معمر

نائب العميد المكلف بالبحث العلمي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بمكناس

-الدكتور محمد اليوسفي القري

مدير مختبر الدراسات القانونية والقضائية بكلية العلوم القانونية والاجتماعية بمكناس

-الدكتور اباخليل

أستاذ باحث بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بقلعة السراغنة

-الدكتور عبد الرحيم شميعة

استاذ باحث بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بمكناس

- الدكتورة فاطمة ايت الفازي

استاذة باحثة بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بمكناس

- الدكتور نورالدين الرحالي

استاذ باحث بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بقلعة السراغنة

- الدكتور زين الدين عصام

استاذ باحث بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بمكناس

-الدكتور عبد الاله المتوكل

استاذ باحث بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بمكناس

-الدكتور سعيد عبد الرحمان بنخضرة

استاذ باحث بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بقلعة السراغنة

-الدكتورة مونية الغمري

أستاذة باحثة بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بمكناس

-الدكتور الصوصي العلوي عبد الكبير

استاذ باحث بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بمكناس

-الدكتورة ايمان التيس

أستاذة باحثة بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بمكناس

اللجنة التنظيمية

- الدكتور محمد بومدين

استاذ باحث بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بمكناس

-الدكتور ابراهيم اشويعر

أستاذ باحث بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بمراكش

-الدكتور العوفي هشام

استاذ باحث بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بسلا

-الدكتور رشيد صبيح

أستاذ باحث بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بمراكش

-الدكتور لحسن لحمامي

أستاذ باحث بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بأسفي

-الدكتور سيدي علي ماء العينين

أستاذ باحث بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بمراكش

-الدكتور سدني مصطفى

أستاذ باحث بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بمراكش

-الدكتور توفيق كرداد

أستاذ باحث بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بقلعة السراغنة

-الدكتور مولاي حفيظ علوي قاديري

أستاذ باحث بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بمراكش

-الدكتور سعد بن عجيبة

أستاذ باحث بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بتطوان

-الدكتور عبد الجبار كريمي

أستاذ باحث بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بأسفي